العرب
الإثنين 2021/11/08
السنة 44 العدد 12234

تبرئة جنرال بارز تُمهد لعودة رموز نظام بوتفليقة إلى الواجهة في الجزائر

أحكام قضائية تبعث برسائل بشأن انتهاء صراع الأجنحة في أعلى هرم السلطة الجزائرية

تفتح تبرئة القضاء الجزائري لمدير الأمن السابق الجنرال عبدالغني هامل من تهمة استغلال الوظيفة الباب على مصراعيه أمام التكهنات بعودة رموز نظام الرئيس السابق الراحل عبدالعزيز بوتفليقة إلى الواجهة في سياق معركة التجاذبات داخل دوائر القرار في البلاد.

صابر بليدي

هل انتهى صراع الأجنحة داخل الجيش الجزائري؟

الجزائر – بـرّأ القضاء الجزائري مدير الأمن السابق الجنرال عبدالغني هامل ورئيس أمن العاصمة نورالدين براشدي من تهمة استغلال الوظيفة التي كانا قد عوقبا عليها في مراحل التقاضي السابقة بسبع سنوات سجنا نافذا للأول وأربع سنوت للثاني، الأمر الذي يعتبر تحولا لافتا في المسار القضائي للرجل، ولا يستبعد أن تبرأ ساحته من باقي العقوبات في الملفات التي توبع فيها بتهم مختلفة.

ويعتبر مدير الأمن السابق عبدالغني هامل الذراع الأمنية لنظام الرئيس الراحل عبدالعزيز بوتفليقة قبل أن يسقط في ذروة الصراع الذي خاضه قائد الجيش السابق الجنرال الراحل أحمد قايد صالح ضد رموز المرحلة البوتفليقية، وأوعز للقضاء بالزج بهم في السجون في إطار الحرب على الفساد.

وذكرت تقارير محلية بأن "مجلس قضاء البليدة أصدر الأحد حكما ببراءة المدير العام الأسبق للأمن الوطني الجنرال عبدالغني هامل، ورئيس أمن ولاية الجزائر العاصمة الأسبق نورالدين براشدي في قضية سوء استغلال الوظيفة، وأن رئيسة الجلسة نطقت بالحكم بحضور هامل وبراشدي".

ولفتت إلى أن حكم البراءة هو نهائي في هذه القضية، وقد جاء بعد أن تم الاستئناف فيها بمجلس قضاء البليدة سابقا ورفعها إلى المحكمة العليا التي نقضت القرار وأعادت السير في الدعوة أمام مجلس البليدة.

وكان عبدالغني هامل الذي ترقى في سلم الوظيفة العسكرية (جهاز الدرك الوطني) بشكل مثير خلال السنوات الأخيرة لحكم الرئيس بوتفليقة يمثل الجيل الجديد في المؤسسة الأمنية، وطرح اسمه ليكون خليفة لبوتفليقة في خضم الجدل الذي رافق هرم السلطة الجزائرية خلال السنوات الأخيرة بسبب الوضع الصحي للرجل حينها.

> تبرئة هامل من بقية التهم غير مستبعدة بعدما تم الطعن في الأحكام الصادرة بحقه لتستمر معركة التجاذبات داخل دوائر القرار

غير أن التحولات المفاجئة في هرم المؤسسة التي حدثت بعد اندلاع احتجاجات الحراك الشعبي في فبراير 2019، ثم تنحي بوتفليقة عن الرئاسة في شهر أبريل الموالي، قلبت الموازين لصالح الجناح الذي قاده آنذاك الجنرال الراحل أحمد قايد صالح، وتمت الإطاحة بالعديد من الجنرالات والضباط السامين المحسوبين على بوتفليقة، وعلى رأسهم مدير الأمن الجنرال عبدالغني هامل.

ونقلت التقارير المذكورة أن حيثيات القضية تعود إلى قيام رئيس أمن ولاية الجزائر الأسبق نورالدين براشدي بالتحقيق من جديد في قضية غسيل أموال بقيمة 125 مليون دينار وتمويل الجماعات الإرهابية المتهم فيها الرجل الأول في قضية شحنة الكوكايين كمال شيخي بعد إحالة الملف على وكيل الجمهورية وهو ما يتنافى والقوانين المعمول بها.

وأشارت إلى أن رئيس أمن العاصمة نورالدين براشدي طلب حينها معلومات تتعلق بالمستفيدين من سكنات ترقية عقارية تابعة للمتهم الأول كمال شيخي كان الغرض منها الحصول على بعض الأسماء الثقيلة، حسبما ورد في جلسة المحاكمة دون إنابة قضائية وهو الأمر المخالف للقانون.

ويتواجد العديد من الجنرالات والضباط السامين المحسوبين على بوتفليقة، وعلى الحقبة السابقة بين حالة فرار في الخارج أو السجن، حيث وجهت لهم تهم مختلفة تتمحور في الغالب حول الفساد وسوء استغلال الوظيفة والتربح غير المشروع، غير أن تهاوي الجناح الذي سيطر على المشهد لفترة وجيزة (2018 – 2019) يفتح المجال أمام عودة الوضع الطبيعي بالنسبة إلى هؤلاء، وأن تبرئة هامل تعتبر حلقة من مسلسل إعادة الاعتبار لهم.

ومنذ رحيل الجنرال قايد صالح في ديسمبر 2019 أخذ الصراع مسارا معاكسا أطاح بمعظم الضباط الكبار والجنرالات الذين أحاط نفسه بهم في أوج قوة نفوذه، وهناك من أحيل إلى السجن ليلقى نفس مصير أسلافه على غرار مدير الأمن الداخلي السابق واسيني بوعزة، والأمين العام لوزارة الدفاع الوطني عبدالحميد غريس، بالاضافة إلى جنرالات وضباط آخرين في مختلف دوائر ومرافق المؤسسة العسكرية.

ويفيد متابعون للشأن الجزائري بأن الهجوم المعاكس بدأ بتبرئة مدير جهاز الاستخبارات السابق الجنرال محمد مدين (توفيق) مطلع العام الجاري بعدما حُكم عليه بـ15 عاما سجنا نافذا، وعودة الجنرال خالد نزار من منفاه الاختياري بإسبانيا وإفراغ الحكم الصادر بحقه (20 عاما سجنا نافذا)، الأمر الذي سمح بعودة ما يعرف بـ"الدولة العميقة" لمؤسسات ومفاصل الدولة، وعادت العديد من الوجوه التي أطيح بها سواء في عهد بوتفليقة أو قايد صالح.

ولا يستبعد أن تتم تبرئة عبدالغني هامل من باقي التهم المنسوبة إليه بعدما تم الطعن في الأحكام الصادرة بحقه لدى المحكمة العليا، وهو ما يمهد إلى اطلاق سراحه قريبا، لتستكمل بذلك فصول معركة تجاذبات داخل دوائر القرار الجزائري لصالح الجناح الذي أمسك بمأمورية ترتيب أوراق السلطة بشكل يقطع مع وجوه وخطاب مرحلة لم تعمر طويلا في تاريخ الجزائر، ويطوي صفحة فشلت في تثبيت نفسها والاستفادة من ثورة الشارع.

المعارضة الموريتانية تنسحب من جلسة برلمانية

نواكشوط – انسحب نواب المعارضة من جلسة للبرلمان الموريتاني انعقدت السبت لمناقشة تعديلات أدخلت على قانون مثير للجدل يتعلق بالحريات العامة والفردية ويسمى "قانون حماية الرموز الوطنية والدفاع عن شرف المواطن".

وأفادت مصادر برلمانية بأن نواب المعارضة انسحبوا من الجلسة التي خصصتها لجنة العدل والدفاع لمناقشة القانون المتعلق بحماية الرموز الوطنية، والتعديلات التي تقدمت بها الفرق البرلمانية بعد أشهر من تأجيل البرلمان لعرض النص على التصويت.

وأكدت المصادر أن انسحاب النواب جاء بعد أن رفض رئيس اللجنة تقديم المقترحات المقدمة من طرف نواب المعارضة والمتعلقة بالقانون.

يأتي هذا الانسحاب قبل يومين من عقد جلسة علنية لمناقشة مشروع قانون حماية الرموز الوطنية وتجريم المساس بهيبة الدولة وشرف المواطن للتصويت عليه.

وأثار المشروع الذي صاغته الحكومة وقدمته إلى البرلمان جدلا واسعا في الساحة الموريتانية وتفاعلا غير مسبوق بسبب ما يصفه الحقوقيون والنشطاء والصحافيون بالتضييق الكبير على الحريات، بينما ترى الحكومة أنه سيحد من النيل من حريات الناس وأعراضهم وخصوصياتهم.

ويرى خصوم القانون أنه لم يعد بالإمكان "انتقاد" الرئيس، ومن يمارس حقه في "نقد" الرئيس والمسؤولين الكبار سيجد نفسه وراء قضبان سجن قد يمتد أربع سنوات وغرامة مالية تقدّر بالآلاف من الدولارات.

أما مناصروه فيرون فيه سدا لثغرة قانونية ومعالجة لسيل السباب والشتائم التي تفيض بها وسائل التواصل الاجتماعي في موريتانيا، ولن يكون مانعا من انتقاد الرئيس ولا كبار مسؤولي البلاد لكنه سيمنع توجيه السب الشخصي لهم ولعائلاتهم أو تسريب محادثاتهم الهاتفية والإلكترونية، خصوصا تلك التي تنتهك خصوصياتهم الشخصية.

ويأتي ذلك في وقت تستعدّ فيه موريتانيا لإطلاق حوار وطني لإنهاء الأزمة السياسية التي تشهدها البلاد حيث دعا حزب "الصواب" وهو حزب معارض إلى حوار "صادق وعقلاني" بهدف تأمين البلاد وسط تصاعد التوترات بين المغرب والجزائر على حدود البلاد الشمالية.

تونس تغرق في أزمة نفايات قد تؤدي إلى حل المجالس البلدية

تحركات قضائية واحتجاجية في صفاقس لإرغام البلديات على إيجاد حل للأزمة

صغير الحيدري

تونس – تصاعد الجدل في تونس بشأن أزمة نفايات اجتاحت العديد من المدن على غرار صفاقس التي تُعد قلب البلاد الصناعي، ما قد يُفضي إلى حل المجالس البلدية التي يحملها كثيرون مسؤولية ما آلت إليه الأوضاع من تدهور.

وتم الأحد الإعلان عن رفع ثلاث قضايا مستعجلة ضد ثلاث بلديات في محافظة صفاقس الواقعة في وسط شرق تونس بسبب الأضرار البيئية الناجمة عن تراكم الفضلات المنزلية والمشابهة بشوارع تلك البلديات.

وبالتوازي، نظم العشرات وقفة احتجاجية للمطالبة بقرارات تتفادى من خلالها المحافظة كارثة بيئية باتت تلوح في الأفق رغم مرور أكثر من شهر على تفجر أزمة النفايات التي سبق وأن ندد بها الرئيس قيس سعيد معتبرا أنها جريمة في حق الشعب.

وأزمة النفايات في صفاقس التي ليست المحافظة الوحيدة التي يرزح سكانها تحت وطأة هذه المشكلة، تعود إلى غلق مطمر النفايات بمدينة عقارب بعد احتجاجات على إلقاء نفايات كيميائية في الموقع المخصص للنفايات المنزلية.

وترى أوساط سياسية في تونس أن تجربة اللامركزية التي كانت تستهدف وقف هيمنة السلطة المركزية على الصلاحيات بما يُمكن المجالس البلدية المنتخبة من وضع برامج تنموية وغيرها من الاختصاصات باءت بالفشل وأن أزمة النفايات قد تشكل بمثابة رصاصة الرحمة لتلك التجربة.

وقال سامي بن سلامة العام لمنظمة "23 – 10 لدعم مسار الانتقال الديمقراطي" إن "تجربة اللامركزية فشلت ويجب وضع حد لها بحل المجالس البلدية، منذ سنوات ونحن ننبه من مخاطر هذه التجربة بحسب النموذج الذي أرادت فرضه حركة النهضة بدعم من قوى أجنبية".

وأردف بن سلامة في تصريح لـ"العرب" أن "أزمة النفايات تعد إحدى تجليات إخفاق المجالس البلدية لأن كافة أنحاء البلاد تغرق في أزمة نفايات وليس صفاقس فقط، تونس تحولت إلى بلد وسخ بسبب هذه البلديات، نقترح تقوية السلطة المركزية التي تمثل الدولة الوطنية ثم التفكير في تركيز تجربة اللامركزية، فكرة تعميم البلديات غبية من الأساس وتم صرف أموال طائلة لتنفيذها ما أدى في المقابل إلى تدهور الخدمات".

رائحة النفايات تخنق التونسيين

ودعا بن سلامة، وهو عضو سابق في هيئة الانتخابات، الرئيس سعيد إلى حل المجالس البلدية مشيرا إلى أن قرار إلحاق مصالح الشؤون المحلية بوزارة الداخلية يوضح توجهه، مشددا على أن "سعيد اليوم عليه إصلاح القمة أولا أي السلطة المركزية دون أن يبحث عن استغلال ذلك لصالحه سياسيا لأنه يتمتع أصلا بشعبية واسعة ثم التحول لإصلاح اللامركزية".

واعتبر النائب البرلماني السابق والناشط السياسي منجي الحرباوي أن تجربة الحكم المحلي فشلت بعد أن أفرزت نتائج لم تكن في المستوى المأمول لدى التونسيين في أكثر من مجال.

وأضاف الحرباوي في تصريح لـ"العرب" أن "التجربة رغم ضروريتها تتطلب العديد من الإمكانيات الاقتصادية والمالية لذلك بانت اليوم سيئاتها لذا نرى استقالات من العديد من المجالس البلدية سواء قبل الخامس والعشرين من يوليو أو بعده ولذلك نرى أزمة النفايات، وهي أزمات تُهدد تجربة اللامركزية".

وتُرجع أوساط سياسية أخرى فشل البلديات في الاضطلاع بدورها بشكل ناجع إلى التشريعات التي كبلت المجالس المنتخبة، إضافة إلى ضعف الميزانيات المرصودة للتجربة المذكورة.

ونظمت تونس أول انتخابات بلدية بعد ثورة الرابع عشر من يناير 2011 التي أطاحت الرئيس الأسبق زين العابدين بن علي في العام 2018 وهو استحقاق نجحت خلاله حركة النهضة الإسلامية في اكتساحه بعد أن حلت في المرتبة الأولى بـ28.68 في المئة، فيما حل حزب الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي نداء تونس ثانيا بـ20.85 في المئة والتيار الديمقراطي ثالثا بـ4.19 في المئة.

سامي بن سلامة

يجب وضع حد لتجربة اللامركزية بحل المجالس البلدية

حسام الحامي

أزمة النفايات تتعدى البلديات، بإمكان تجربة اللامركزية التدارك

وقال منسق ائتلاف صمود حسام الحامي إن "أزمة النفايات تتعدى البلديات بشكل كبير في الواقع، هذه المسألة تُحل على المستوى الوطني وأعتقد أن الوقت مازال لكي تتدارك تجربة اللامركزية".

وتابع الحامي لـ"العرب" أنه "بالنسبة إلى تونس أو محافظة صفاقس فإن هناك مصبات للنفايات تم إغلاقها وبالتالي ليست البلديات من تتحمل المسؤولية، وفي الواقع هناك هنات كبيرة تتعلق بالنصوص المنظمة للعمل البلدي سواء في الدستور أو حتى مجلة الجماعات المحلية"، مضيفا أن "هذه النصوص ومعها القانون الانتخابي جعلا من المجالس البلدية مفككة وغير قادرة على القيام بحوكمة فعالة".

ويشدد على أن "البلديات تعاني من نقص مالي فادح وأيضا القوانين التي تمكنها من استقلالية مالية وإدارية غير مفعلة ما يجعلها غير قادرة على تنفيذ بعض القرارات".

ويُساير الحرباوي الحامي في رأيه حيث يُشير إلى "غياب الموارد القادرة على إنجاح المشاريع التي تطلقها البلديات، علاوة على الفساد الذي استشرى في وزارة البيئة التي باتت تمثل صندوقا أسود سواء قبل الثورة أو بعدها".

والجدل حول البلديات تصاعد أساسا إثر تطرق الرئيس سعيد في وقت سابق إليها عندما وجه إلى هذه المجالس تحذيرات وحتى اتهامات بـ"التنكيل" بالشعب التونسي وهو ما فتح الباب على مصراعيه أمام التكهنات حول فرضية مضيه قدما نحو حلها.

وقال سعيد في وقت سابق إن "الشعب ائتمنهم رغم أن القانون الذي وضع على المقاس لا يمكن من محاسبتهم، ولكن لا مجال للجماعات المحلية أن تنشئ دولا داخل الدولة".

وأكد أن "ما يحصل في بعض المدن من عدم رفع الفضلات المنزلية مقصود به التنكيل بالشعب وهو أمر معروف ومألوف"، متوجها بالقول لوزير الداخلية "لديكم ما يكفي من النصوص والقوانين لوضع حد لهذا الوضع الذي يعيشه أغلب التونسيين".